لجنة لتوفيق أوضاع المنشآت السياحية في ريف دمشق

محافظ ريف دمشق: انتعاش القطاع السياحي في المحافظة وتحسن الارتياد خاصة من المغتربين

الوطن

علمت الوطن عن اجتماع تم بين وزارة السياحة ومحافظة ريف دمشق لتوفيق أوضاع المنشآت السياحية / منشآت المبيت / في منطقة السيدة زينب وحصولها على الترخيص السياحي بشكل أصولي، كونها تعمل بترخيص مؤقت لعدم إمكانية تصنيفها سياحياً لعدم مطابقة بناء بعضها مع مناهج الوجائب ونظام ضابطة البناء المعتمد من الوحدة الإدارية الأمر الذي من شأنه أن يتطلب وضع إجراءات لمعالجة وضع تلك المنشآت السياحية.

محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى أكد لـ«الوطن» انتعاش القطاع السياحي في المحافظة لجهة عودة الكثير من المنشآت للعمل، وتحسن الارتياد السياحي، خاصة من قبل المغتربين السوريين خلال عطلة العيد، منوهاً بالاهتمام الحكومي بقطاع السياحة، مع تأكيده على أهمية منطقة السيدة زينب كونها مقصداً كبيراً للأفواج السياحية.

وبالنسبة لحصول المنشآت السياحية في المحافظة على مخصصاتها من المحروقات، قال: اتخذت المحافظة خطة في مجال توزيع المحروقات ساهمت في ارتفاع التوزيع في جميع المجالات بما فيها مخصصات المنشآت السياحية والاقتصادية، مؤكداً وجود تحسن في حصول المنشآت على مخصصاتها من المادة.

ولفت أبو سعدى إلى توزيع كامل المخصصات اللازمة للقطاع الزراعي في المحافظة خاصة لمزارعي القمح، كما وصلت نسبة توزيع مازوت التدفئة إلى ٩٩ بالمئة.

وبالعودة إلى منطقة السيدة زينب علمت «الوطن» عن منح منشآت المبيت السياحية في منطقة السيدة زينب فترة تمديد لمدة عام وفق المادة /٢٥/ من القانون /٢٣/ لعام ٢٠٢٢، وذلك لتوفيق أوضاع منشآتهم والحصول على الترخيص السياحي.

كما تم تكليف مديرية السياحة بتقييم واقع منشآت المبيت السياحية في منطقة السيدة زينب /داخل الخدمة/ سياحياً وفقاً للأسس والمعايير المحددة.

«الخطوط الحديدية» تركّز على تطوير محاور النقل السككي الدولية عبر سورية

الوطن

تركز الخطوط الحديدية على تطوير شبكة الخطوط الحديدية بهدف خدمة النقل الدولي (ترانزيت) بالسكك الحديدية وخاصة أن الخطوط الحديدية السورية عضو في الاتحاد الدولي للخطوط الحديدية وطرف في الاتفاقيات الدولية لتبادل واستخدام العربات (RIC) وتبادل واستخدام الشاحنات (RIV) من خلال محاور النقل الدولي وهما، محور شمال – جنوب (دولياً): من أوروبا عبر تركيا إلى سورية ومنها إلى الأردن والسعودية ودول الخليج

ومحور غرب – شرق (دولياً): من أوروبا عبر الموانئ السورية إلى سورية ومنها إلى الأردن ودول الخليج العربي ومن أوروبا عبر الموانئ السورية إلى سورية ومنها إلى العراق وإيران ودول شرق آسيا.

مدير عام المؤسسة العامة للخطوط الحديدية مضر الأعرج بين في حديثه لـ«الوطن» أنه ونتيجة للحرب الإرهابية التخريبية على كامل الجغرافيا السورية وما آلت إليه الأمور، خرج معظم محاور شبكة الخطوط الحديدية عن الخدمة، حيث تضرر نحو ٨٠ بالمئة من البنية التحتية تدميراً وتخريباً وسرقةً، وفي ظل استمرار هذه الحرب بشكلها الاقتصادي وتطبيق العقوبات الظالمة والجائرة على الشعب السوري الصامد وعلى مقومات الحياة والاقتصاد، وصعوبة تأمين القطع التبديلية والمواد والمعدات والآليات اللازمة لإعادة ترميم وتأهيل البنى التحتية، ما فرض إيجاد الحلول الممكنة وفق الإمكانيات المتاحة لإعادة إحياء هذا القطاع المهم تدريجياً وفق الأولويات الحرب، لتلبية متطلبات النقل الحالية والمستقبلية.

وأشار إلى أن المؤسسة تواصل جهودها المكثفة لصيانة وتأهيل خطوطها والبنى التحتية التي دمرها الإرهاب والتي تعتبر شرياناً حيوياً واستراتيجياً فاعلاً في عمليات التطوير والتنمية الاقتصادية وخاصة في المرحلة القادمة التي تتطلب نقل حجوم كبيرة لإعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال إعادة تشغيل وتفعيل الفعاليات الاقتصادية ومراكز الإنتاج والمدن الصناعية وتفعيل عملية النقل على جميع المحاور الممكنة.

منوهاً بمتابعة إعادة تأهيل الخطوط ومرافقها وأدواتها المحركة والمتحركة بالإمكانيات المتاحة وبخبرات وأيادٍ وطنية لتتمكن من تسيير القطارات بشكل آمن ومستقر ومنها خط حلب – دمشق الذي يستثمر حالياً لنقل البضائع وخط طرطوس – حمص – مناجم الفوسفات لنقل البضائع، إضافة إلى إعادة تأهيل معظم التفريعات السككية المتفرعة عن هذه المحاور لتخديم عملية النقل إلى محطات التوليد الكهربائية والصوامع والمطاحن.

وأضاف: كما تقوم المؤسسة بتسيير قطارات الركاب على محور طرطوس – اللاذقية وبالعكس بواقع ست رحلات يومياً لتلبية نقل المواطنين وخاصة الطلاب، إضافة إلى تسيير قطارات الركاب على محور حلب – جبرين وبالعكس بواقع أربع رحلات يومياً لتلبية نقل المواطنين وخاصة الموظفين والطلاب، حيث بلغ عدد الركاب المنقولين ٢٣٢ ألف راكب منذ بداية العام الحالي.

تعزيل حوض معبد عمريت الأثري ومجرى النهر

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تتابع كوادر وآليات مديرية الموارد المائية بطرطوس أعمال تعزيل نهر عمريت من قصب الزل والنباتات المائية، وتأمين تصريف المياه المتراكمة في منطقة معبد عمريت الأثري بالتنسيق مع دائرة الآثار بالمحافظة.

وذكر مدير الموارد المائية محمد محرز أن أعمال التعزيل ستشمل ١٢٠٠ متر طولي من النهر على التوازي مع شق طريق مساير لمجراه.

وأشار إلى ان الهدف من تنفيذ التعزيل والتصريف وشق الطريق تنظيف مجرى النهر من غابة القصب الموجودة حول معبد عمريت وإظهار المنطقة الأثرية بشكل لائق وتسليك مياه النهر ومنع دخول المياه ضمن المنطقة الأثرية وتسليك المجرى باتجاه المصب عند البحر، علماً أن مديرية الموارد تقوم بتعزيل المجرى كل عام بالتنسيق مع دائرة الآثار وحضور ممثليها.

بدوره رئيس دائرة آثار طرطوس مروان حسن أشار إلى امتلاء منطقة المعبد بالقصب والمياه وأن وجود نباتات القصب بكميات كبيرة على مسار النهر المجاور لمعبد عمريت الأثري يتسبب في تجميع المياه ضمن حوض المعبد ما يؤدي إلى النمو المستمر للنباتات ضمن حوض المعبد والمنطقة المجاورة له، حيث تقوم بأعمال تعشيب ورش مبيدات مناسبة بشكل سنوي وقبل بداية الموسم السياحي، إلا أن عدم تصريف مياه النهر بشكل مناسب يزيد من نمو النباتات والأعشاب ويؤثر في الموقع الأثري وحتى المشهد البصري.

وبين أنه وبناء على توجيهات وزيرة الثقافة خلال قيامها بجولة على موقع عمريت مع المدير العام للآثار والمتاحف ومدير التنقيب في المديرية العامة للآثار تم التوجيه لمتابعة ومعالجة الواقع الحالي بالتنسيق مع مديرية الموارد المائية.. حيث تم خلال العام الماضي تنظيف جزء من مجرى النهر، وبناء على الكتاب الموجه من وزيرة الثقافة إلى وزير الموارد المائية تم استئناف العمل هذا العام بالتنسيق مع دائرة آثار طرطوس وتحت إشرافها بهدف حماية المعبد الأثري ومحيطه وبما يسهم في إظهاره بشكل لائق، إضافة إلى تمكين البعثة الأثرية السورية الإيطالية المشتركة العاملة في الموقع من إنجاز أعمال التوثيق اللازمة، كما تبين أنه من الضروري معالجة واقع المخلفات والصرف الصحي الموجه إلى مسار النهر.

مصدر مسؤول لـ«الوطن»: تخمين جديد للعقارات والاستثمارات التابعة للمحافظة وفقاً للأسعار الحالية الرائجة

محافظة دمشق تنفي دراسة فرض رسوم مالية جديدة على مستخدمي الطاقة الشمسية

فادي بك الشريف

خرجت محافظة دمشق عن صمتها لتنفي ما يشاع نفياً قاطعاً حول وجود دراسة لفرض رسوم مالية جديدة على مستخدمي الطاقة الشمسية، مؤكدة عدم صحة ما يتم تداوله بوجود لجان مشتركة من المحافظة والمالية والمديرية العامة للجمارك لرصد المباني السكنية داخل العاصمة والتي عدد طوابقها ٤ طوابق وتحتوي على سطح مشترك للسكان يستخدمونها لتشغيل الطاقة البديلة.

وأكد مصدر مسؤول لـ«الوطن» أن المحافظة لم تقم بتشكيل مثل هذه اللجان على الإطلاق، وأن متابعة واقع عدد من الأبنية مؤخراً ارتبطت بوضع الزلزال الذي أصاب البلاد، مضيفاً: من غير المنطقي عدم التشجيع على استخدام الطاقة البديلة نظراً لأهميتها، وتتم إشاعة وجود فرض لرسوم وأعباء إضافية، وخاصة أن هناك تسهيلات حكومية مقدمة.

هذا ونفت المصادر وجود دراسة تقتضي وجوب التصريح عن الطاقة البديلة الموجودة على الأسطح المشتركة للأبنية السكنية وإبلاغ البلديات بالمساحة المستهلكة لكل منزل أو محل تجاري، فضلاً عن وجوب التصريح عن نوع المنظومة والألواح المستخدمة، نافية ما يشاع عن فرض رسوم سنوية على أصحاب تلك المنظومات تُحسب بالمتر المربع وقد تصل الرسوم السنوية للمتر المربع الواحد إلى ١٥٠ ألف ليرة مع توثيق المساحة المحتسبة لمصلحة الشخص الذي يستخدمها على أن يتم دفع الرسوم في وزارة المالية بشكل رسمي.

في سياق متصل أكد المصدر أن هناك اهتماماً لدى المحافظة بالتركيز على الجانب الاستثماري بغية تحقيق عوائد إضافية للمحافظة، منوهاً إلى العمل على إجراء تعديل على الغرامات المفروضة سواء الشؤون الصحية أم غيرها بما يشكل رادعاً أكبر، علماً أن التعديلات التي صدرت عن مجلس محافظة دمشق جرى العمل بها وشملت رفع رسم الإشغال السنوي لمواقف السيارات العائدة للقطاعين العام والخاص، وأجور المعاملات التي يقوم المخاتير بتوقيعها، إضافة إلى رفع أجور الخدمات المقدمة عبر مراكز خدمة المواطن.

هذا وكشف المصدر أن المحافظة تجري تخميناً جديداً للعقارات والاستثمارات التابعة للمحافظة (بدلات الاستثمارات) وفقاً للأسعار الرائجة الحالية مقارنة مع المبالغ الزهيدة القديمة التي يتم تقاضيها بما يحقق عوائد إضافة، مضيفاً: هناك استثمارات يفترض أن تقيّم بصورة سنوية، مع العمل على إخضائية كاملة للاستثمارات في نهاية العام، مشيراً إلى وجود لجان مشكلة لمتابعة هذا الموضوع.

في سياق متصل قال الباحث والأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عابد فضلية لـ«الوطن»: لا نؤيد على الإطلاق وجود أي طرح أو دراسة لفرض أي رسوم على الطاقة الشمسية في أي محافظة من المحافظة وذلك لعدة أسباب أهمها أنه لا يجوز فرض رسوم على أشياء قائمة على ملكيات خاصة وليست عامة، كما أنه يتعارض مع السياسة العليا للدولة التي تسعى وتشجع وتمنح قروضاً بلا فوائد وصدرت عدة تشريعات لتشجيع الطاقة الشمسية.

وأضاف: لا نشجع على تركيب طاقة شمسية لكل منزل أو لكل محل فحسب، بل نؤيد إقامة مشروعات كبيرة للطاقة الشمسية والريحية، بالمشاركة بين القطاع العام (بتقديم الأراضي وشبكات نقل الكهرباء..) والخاص (بتقديم أموال الأجهزة والمعدات والخبرة)، علماً أن النسبة الأكبر من تركيب ألواح الطاقة الشمسية هي للقطاع العائلي مقارنة مع المهني أو التجاري، وستزيد النسبة بشكل أكبر في حال لم تتبن الحكومة مشروعات حكومية أو خاصة تحت رقابة وإشراف وزارة الكهرباء، وأن يستخدم إنتاج هذه المشاريع من الكهرباء لتغذية المناطق المجاورة بدلاً من أن تقوم كل عائلة بتركيب ألواح طاقة وحدها وعلى حسابها.

ولفت إلى أهمية تفعيل وجود شركة عامة مغفلة للطاقة الشمسية بطرح عدد من الأسهم للاكتتاب، علماً أن هذا الأمر ممكن ضمن قانون الشركات، وذلك على غرار كل المصارف الخاصة التي هي عبارة عن شركات مساهمة عامة مغفلة.

كما أشار إلى أنه لا بد (ودونما إبطاء) من تشجيع صناعة الألواح الشمسية وبطاريات تخزين الطاقة منها وكل ما يتعلق بتوابعها من المستلزمات.

> فضلية لـ«الوطن»: مطلوب شركة عامة مغفلة للطاقة الشمسية تطرح أسهماً للاكتتاب

٩٠ بالمئة من آليات النقل الجماعي في السويداء سددت رسوم أجهزة التتبع

مدير المحروقات لـ«الوطن»: انخفاض مدة وصول رسائل الغاز

السويداء -عبير صيموعة

كشف مدير شركة المحروقات في السويداء جهاد البرنوطي لـ«لوطن» أن نسبة من سددوا تكاليف أجهزة التتبع «جي بي إس» من آليات النقل الجماعي في المحافظة بلغت ٩٠ بالمئة منها ٨٥ بالمئة تم توثيقها بإشعارات وفق جداول في فرع المحروقات وتنظيمها وفق النموذج المطلوب من مديرية النقانة في الإدارة العامة للآليات العاملة على الخطوط الداخلية والخارجية من باصات وسرافيس في المحافظة البالغ عددها نحو ١٧٠٠ آلية (١٤٨٣ وسيلة نقل على الخطوط الداخلية).

وأوضح أنه سوف يتم تفعيل نظام التتبع على آليات النقل الجماعي الخارجية دمشق–السويداء أولاً ومن ثم الداخلية تباعاً.

ولفت إلى أن أولى خطوات تفعيل نظام التتبع في المحافظة كانت ضمن شركات النقل الثلاث العاملة على خط السويداء– دمشق في المحافظة بتاريخ ٦/٢٢، حيث تم تخصيص كمية ٢٣٤ ليتراً لكل آلية في كل شركة على أن تكون هذه الكميات المخصصة بداية خدمة على أن تتم زيادة الكميات حسب عدد النقلات المنفذة لكل بوطان إلا أن تطبيق البرنامج واجه إشكالية خلال أول ٢٤ ساعة بالتطبيق حيث لم يتم تسجيل المسافات المقطوعة لعشرة بوطانات من أصل نحو ٧٠ بوطاناً وبعد التواصل مع الإدارة العامة في دمشق أكد قسم النقانة أن جميع الكميات تم تفعيلها لكل البوطانات ما عدا عشر سيارات لم يتم تسجيل حركتها ليتبين وجود خلل ربما يعود لعملية تركيب الجهاز ضمن تلك البوطانات، حيث طالب قسم النقانة بمراجعة الآليات العشر لمركز السومرية للتأكد من تركيب الأجهزة ومعرفة سبب الخلل وقد تم تجاوزه.

وأشار البرنوطي إلى أنه قبل تطبيق برنامج التتبع كان يتم تخصيص ٣٥ بالمئة من مادة المازوت الواردة للمحافظة لوسائل النقل الجماعي وهي كمية ليست بقليلة (على حد قوله)، متوقعاً أن تطبيق نظام التتبع سيعمل على تخفيض استهلاك مادة المازوت للنقل الجماعي ما يحقق الوفر بالمادة.

ولفت مدير شركة المحروقات إلى أن عدد طلبات المازوت الواردة للمحافظة وصل إلى ٨ طلبات يومياً يتم تخصيص مؤسسة المياه بصهريج منها يومياً إضافة إلى تخصيص صهريج للأغراض الزراعية وصهريج لمحطة المحروقات التابعة للشركة، حيث تقوم بتوزيع المادة على الأفران في القطاع العام والخاص والمشترك.

أما البنزين فأشار البرنوطي إلى أن عدد الطلبات الواصلة يومياً للمحافظة من مادة البنزين هو ٥ طلبات، موضحاً أن فترة العيد وما قبله تمت زيادة عدد الطلبات من مادة البنزين بواقع ١٢ طلباً مصغراً أي ما يعادل ٦ صهاريج تم توزيعها على المحطات، مشيراً إلى أن محطة أوكتان جاهزة فنياً لاستقبال المادة وتنتظر قرار الإدارة العامة بالتزويد وذلك حسب الوضع الأمني في المحافظة.

وأكد مدير فرع الشركة وجود انخفاض في أيام استلام رسائل الغاز المنزلي التي تراوحت بين ٣٥ و٤٥ يوماً عازياً ذلك إلى زيادة الكميات المعبأة من الاسطوانات حيث وصل متوسط أعداد الأسطوانات المعبأة يومياً إلى ٤٥٠٠ أسطوانة خلال الشهرين الماضيين عدا الغاز الصناعي.

ولفت إلى أن أعداد الأسطوانات التي تتم تعبئتها يومياً يرتبط بمدى تأمين الأسطوانات الفارغة التي يتم إصلاحها ضمن الفرع بتغيير الصمامات، علماً أن عدد الأسطوانات التي جرى تأهيلها بتغيير الصمام خلال الأشهر القليلة الماضية تجاوز الـ٢٠ ألف أسطوانة إضافة إلى إعادة صيانة وتأهيل ٥ آلاف أسطوانة حديدة في اللاذقية وتسليمها للفرع تباعاً.